كلمات عارية

▪ شاكر الأنباري

فاتورة من دموع ودماء

منذ عشرات السنين، وطوال محنة العراقيين مع نظام صدام التي توالت فصولا من حروب وتهجير واضطهاد، ومقابر جماعية، هاجر مئات آلاف العراقيين إلى سوريا، طلبا للأمان والاستقرار، ليجدوا فيها استراحة عبور إلى المنافي البعيدة في أوربا، وأميركا، ودول العالم الباقية، حيث لم تعد هناك بقعة لم يقم فيها أحد منهم. ورغم المداخلات السياسية في استقبال تلك الأعداد الهائلة من العراقيين من قبل سوريا الرسمية، إلا أن العامل الأهم في تلك الحكاية هي الشعب السوري ذاته. كان الشعب السوري، ومنذ الثمانينيات، يقيم علاقات محبة وتواصل مع المقيمين في مدنه، دمشق واللاذقية وحمص وحلب وغيرها من المدن والبلدات، التي استقر فيها الآلاف من العراقيين، وجدوا في ذلك الشعب الرعاية والاحترام، ولم يسجلوا أيّ فارق بينهم وبين هذا الشعب الذي قدم لهم كل مساعدة.

عمل العراقيون ليعيشوا في محال ومطاعم ومزارع ومؤسسات، واستملك البعض بيوتا وشققا، ودخلوا في علاقات مصاهرة تعتبر هي الأوسع بين الشعوب العربية والأجنبية. وظلت دمشق واللاذقية وحلب هي الرئة الثقافية الأوسع بين البلدان العربية للمثقف العراقي. ورغم الأحداث الأخيرة الحاصلة في سوريا، وتعقيدات المواقف الرسمية، من قبل حكومتنا، وسياسيينا الذين اختلفوا أيضا حول قراءة الوضع السوري، كالعادة، ظل قسم كبير من العراقيين مقيما حتى الآن في الشام، نتيجة لأوضاع خاصة، او لعدم وجود رغبة لديهم في العودة. العودة الى حيث الأرض المانحة للعنف، والكآبة، واللاجدوى.

مع كل ذلك لم تغادر سوريا، عائدة إلى البلد، سوى ثلة من العراقيين، دون أن يتعرض لهم احد من السوريين. وهذا يدلل على متانة العلاقة التاريخية. من يعش في الشام يحس بتلك العلاقة الروحية الخاصة التي تتصل بين هذين الشعبين، ولطالما عبرت هذه العلاقات بحورا من الاختلالات السياسية على مر السنين. الشعب السوري يتعرض الى محنة كبيرة، وثمة مدن تستباح، ومعارك يومية، ونزوح كبير الى دول الجوار كتركيا ولبنان والأردن طلبا للأمان، والابتعاد عن دخان المعارك. هؤلاء النازحون السوريون معظمهم أطفال ونساء وكبار السن، وقسم غير قليل منهم قد لا يكون لهم علاقة بما يجري، لكن الظروف العامة، لم تعد تسمح لهم بالبقاء في منازلهم، ومدنهم، وقراهم. يمموا وجوههم صوب بلاد الرافدين التي طالما حلموا بها وأحبوها.

وتناقلت الأخبار وصول مجموعات منهم إلى الحدود العراقية، طلبا للملاذ، والابتعاد عن هدير الدم والمدافع والانفجارات. لكنهم صدوا عن الدخول، بل وعدوا متسللين طردوا دون رحمة. خلط الشأن الإنساني بالسياسي ليس بادرة طيبة، فليتذكر كثير من نخبنا السياسية التي تحكم اليوم، والنخب الثقافية والفنية والاجتماعية، الدعم الذي لاقوه من الشعب السوري، لا النظام، وكيف تعامل معهم بأريحية واحترام. فكان الواحد منهم لا يحس بالغربة في هذا البلد العزيز، الذي يدفع فاتورة دم مشابهة لما دفعناه كعراقيين في ظل ديكتاتورنا العتيد الذي شرد ملايين منا في ارض الله الواسعة.

رغم كل التحليلات، والأفكار، والانحيازات، والأجندات المعلنة وغير المعلنة، لا يمكن للعراقيين الا التعاطف مع الشعب السوري، فالقضية التي ينغمر بها هي قضيته أولا وأخيرا، وليس من مصلحة أحد، ولا من حقه، الوقوف مع جلاديه، وتحت أي ذريعة كانت.

بابل تشكو شمالها.. وكركوك تتوعد بخطة نوعية.. وديالى تنتقد خلافاتها الداخلية

لجنة الدفاع لـ(المدى): تفجيرات الخميس أثبتت الفشل الأمني

دعت لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب الحكومة إلى وضع خطط أمنية جديدة وفعالة على خلفية الأحداث الأمنية التي شهدتها البلاد الخميس الماضي، يأتي ذلك في وقت شكت اغلب المحافظات التي طالتها هذه التفجيرات غياب العنصر الاستخباري، لكنها توعّدت الجماعات المسلحة بضربات قوية. وكان أكثر من ٢٠ تفجيرا هزّت أنحاء عديدة من البلاد الخميس الماضي مخلفة قرابة الـ٥٠٠ ضحية بين قتيل وجريح، فيما اتهمت وزارة الداخلية تنظيم القاعدة بهذه العمليات الإرهابية.

□ بغداد/ المدى

آثار أحد تفجيرات الخميس .. ا ف ب

وقال عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان شوان محمد طه ان تفجيرات الخميس أثبتت الفشل الأمني وان القوات غير قادرة على مسك زمام الأمر، وتابع في حديثه لـ(المدى) أمس "نحن في لجنة الأمن والدفاع دائما ما كنا نرفع توصيات عن الوضع الأمني من خلال الاجتماعات مع القادة الأمنيين، لكن تبيّن لنا أن الأمر غير مجد بالمرة".

واستغرب طه تصريحات المسؤولين الأمنيين في الفترة الأخيرة عن هروب المسلحين إلى الجوار خصوصا سوريا مستدركا "ما حدث الخميس مؤشر على عدم وجود معلومات صحيحة لدى الوزارات الأمنية". وحذر عضو لجنة الأمن والدفاع "اذا ما استمر الحال على ما هو عليه فأن الأوضاع الأمنية ستؤثر سلبا على انعقاد القمة العربية في بغداد".

وخلص طه الى أن المواطن وقع بين مطرقة الإرهاب وسندان القوات الأمنية التي شنت عمليات اعتقال عشوائية ضد المدنيين بحجة الاشتراك في العمليات المسلحة.

وشكت محافظة بابل، شمالها ومنطقة البحيرات، وقالت إن الحكومة لم تعر أهمية كبيرة لهاتين المنطقتين بالغتي الأهمية، اذ يتمركز تنظيم القاعدة والجماعات المسلحة فيها، فالمنطقتان نقطة انطلاق الإرهاب نحو المحافظات الجنوبية صعودا إلى بعض أحياء بغداد. وشهدت بابل الخميس الماضي، مقتل شخص وإصابة ٩٠ آخرين بينهم مدنيون وطلاب بتفجير سيارة مفخخة بالقرب من مدرسة ابتدائية في قضاء المسيب، كما قتل شخص وأصيب ثلاثة آخرون بتفجير سيارة مفخخة قرب قائممقامية الحلة في حي الإسكان وقتل شرطي فيما أصيب آخران بتفجير سيارة مفخخة عند مفرق ناحية النيل أثناء محاولة تفكيكها من قبل خبراء المتفجرات.

ويقول نائب المحافظ صادق رسول المحنا "الخروق الأمنية غالبا ما تأتي من هاتين المنطقتين فالحكومة المركزية وبرغم إرسالها فريقا هندسيا إليهما، لكن هذا الأمر لا يفي بالغرض فالتحدي كبير وفي شمال بابل يتواجد الإرهابيين ونحن نفتقر للعنصر المعلوماتي عن تلك المناطق رغم سيطرتنا على الأرض". وتابع المحنا في تصريح خص به (المدى) أمس "هناك من يتحدث عن تواطؤ الأجهزة الأمنية مع الجماعات المسلحة مما أدى إلى استهدافها أمس الاول، لكن هذا الأمر ليس منطقيا، فالقوات المتواجدة في المحافظة تقوم بمهامها على أتمّ واجب، غير أننا نفتقر للعنصر الاستخباري".

وخلص نائب المحافظ إلى أن "الانفجارات التي حدثت أمس، لن تكون الأخيرة في ظل وجود إمكانيات ضعيفة، فلا توجد سوى عجلة واحدة لكشف المتفجرات، كما نفتقر إلى الكاميرات، لكننا عازمون على توفيرها خلال الفترة المقبلة".

اما الموصل، فقد واست باقي المحافظات على الخسائر التي شهدتها وأعلنت ما رأته نصرا للقوات الأمنية وذلك لعدم إصابة أيّ من المدنيين جراء التفجيرات التي ضربت المحافظة أمس الأول. وشهدت نينوى انهيار برجين للاتصالات بشكل كامل إثر تفجيرهما بسيارتين مفخختين في منطقة القوسيات شرق الموصل وقرية بابيوخ التابعة لناحية بعشيقة شمال المدينة.

وقال المحافظ اثيل النجيفي على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك)، واطلعت عليه (المدى) أمس "انه إنجاز كبير للأجهزة الأمنية في محافظة نينوى الخميس الماضي"، اشكر جميع الأجهزة والقيادات الأمنية على هذه الجهود، ونشعر بالألم لما حدث في محافظات أخرى من العراق حيث تسببت السيارات المفخخة بسقوط مئات القتلى والجرحى".

في حين كشفت كركوك عن وضع خطة أمنية تتضمن إستراتيجية جديدة أولى من نوعها، ستباشر بتطبيقها اليوم السبت، فيما حملت تنظيم القاعدة وجماعة أنصار السنة مسؤولية التفجيرات التي شهدتها المحافظة الخميس. وشهدت كركوك إصابة عشرة عناصر في شرطة الطوارئ ومدني بتفجير سيارة مفخخة على طريق بغداد.

كما أصيب خمسة عناصر من الشرطة وثلاثة مدنيين بتفجير سيارة مفخخة في منطقة شارع تسعين، وأصيب عنصران في الشرطة بتفجير مزدوج وسط ناحية الرياض. وقال قائد الشرطة اللواء جمال طاهر بكر في تصريحات صحفية إن "القيادات الأمنية عقدت، اجتماعا امنيا موسعا للوقوف على ما تم تطبيقه من قبل الأجهزة الأمنية والثغرات الحاصلة"، مبينا أن "القوات الأمنية ستباشر اعتباراً من اليوم السبت بتطبيق خطة أمنية جديدة تتضمن إستراتيجية تطبق للمرة الأولى في المحافظة". وأضاف بكر أن "الخطة ستعمل على إيجاد حالة جديدة من الاستجابة لأية مخاطر قد تحدث من قبل المجاميع المسلحة من خلال توجيه ضربات قاصمة لها"، مشيراً إلى أن "تفجيرات أمس تحمل طابعاً إرهابياً وبصمات تنظيم القاعدة وأنصار السنة وبعض المجاميع التي تحاول إحداث ثغرات أمنية". وأكد قائد شرطة كركوك أن "تنظيمي القاعدة وأنصار السنة تلقيا ضربات موجعة من قبل القوات الأمنية في كركوك من خلال اعتقال مسؤوليهما، وقد حاولا من خلال هذه التفجيرات إيجاد ثغرات أمنية"، مؤكداً أن "القوات الأمنية بكافة صنوفها استنفرت جهودها بشكل كامل في نقاط التفتيش لاسيما عند مداخل المحافظة". اما ديالى فقد اعتبرت ان التفجيرات التي شهدتها المحافظة وباقي أنحاء البلاد هي لأهداف سياسية لاسيما تلك التي تتعلق بالقمة العربية المزمع عقدها في بغداد او الخلافات السياسية، كما اشارت الى وجود خصوصية في خروقات ديالى وقالت إن من بين أسبابها تشنّج العلاقات داخل الحكومة المحلية ووجود حواضن غير معلنة لتنظيمات القاعدة.

وكانت حصة ديالى من الأحداث الأمنية مقتل شخصين وإصابة ثمانية آخرين بتفجير سيارة مفخخة في مفرق الملعب شمال بعقوبة. وقال القيادي في الائتلاف الوطني عن ديالى طه درع "إن الأحداث الأمنية المتوترة جاءت لأغراض سياسية تتعلق بالقمة العربية والخلافات السياسية التي تشهدها البلاد".وتابع درع في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس "لعل لمحافظتنا خصوصية ضمن هذه الموجة الإرهابية، والسبب في ذلك الخلافات التي طرأت على الحكومة المحلية بعد مسألة إعلان الاقليم، فضلا عن وجود بعض الحواضن لتنظيم القاعدة غير المعلنة وبالتالي هي استمرار لسلسة من التفجيرات التي شهدتها مدن كاطون وحي المعلمين وتلال حمرين، فالقوات الامنية لم تتعامل مع المجاميع المسلحة التي انتشرت طوال السنوات الماضية بجدية".

دولة القانون: انه يتدخل في عمل وزراء العراقية

المطلك يتنازل عن طلب طرح ملفه في المؤتمر الوطني

□ بغداد/ المدى

أكد نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات صالح المطلك، انه على استعداد تام لسحب موضوع إقالته من قبل رئيس الحكومة من جدول أعمال المؤتمر الوطني إذا كان معرقلا له، واعتبر أن هنالك قضايا وطنية تهم البلد ويجب أن ينتبه لها الجميع.

يأتي ذلك بعد وقت قليل من تجديد المطلك رفضه للاعتذار من رئيس الحكومة نوري المالكي لوصفه إياه بأنه ديكتاتور، وعلى ما يقول "إن الاعتذار بهذه الطريقة سيمس كرامة العراقيين، لهذا لن أعتذر".

وقال المطلك خلال مؤتمر صحافي عقده في مقر جبهة الحوار الوطني التي يتزعمها "إذا كان موضوعي يعرقل انعقاد المؤتمر الوطني فأنا أدعو أخواني في الكتل السياسية إلى سحبه من أجندات المؤتمر الوطني".

وأضاف المطلك انه لا يريد ان يكون موضوع طرح قضية إقالته من قبل رئيس الحكومة "معرقلا لانعقاد المؤتمر"، لافتا إلى أن "هناك قضايا وطنية مهمة يجب أن ينتبه لها الجميع وهي تعلو على الخلافات".

وكان التحالف الكردستاني قد أكد في وقت سابق، أن اللجنة التحضيرية لانعقاد المؤتمر الوطني لم تناقش في اجتماع أمس قضيتي نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ونائب رئيس الوزراء صالح المطلك.

وقال رئيس الكتلة في البرلمان فوادمعصوم "اللجنة التحضيرية لانعقاد المؤتمر الوطني ناقشت في اجتماعها امس فقرتين الاولى تتعلق بالمسائل التي لا يتكفل الدستور بإيجاد حل لها وتتم معالجتها بآلية التوافق بما لا يتعارض مع الدستور".

وأضاف "أما الفقرة الثانية فقد تمت مناقشة ما ورد من نقاط لم تنفذ في اتفاقية اربيل"، مبينا أنه "تم جمع النقاط التي تخص الاتفاقية من التحالف الوطني والعراقية والتحالف الكردستاني في ورقة واحدة، ليتم طرحها أمام السلطات الثلاثة".

وتابع أن "قضيتي نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ونائب رئيس الوزراء صالح المطلك لم تكونا ضمن جدول أعمال اللجنة أمس ولم يتم التطرق إليهما".

بالمقابل اعتبر ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه المالكي، أن قرار المطلك أمر طبيعي، فلا حاجة من إدراج ملفه في المؤتمر كونه وصل إلى طريق مسدود.

وقال النائب ابراهيم الركابي "حسنا فعل نائب رئيس الوزراء حينما سحب ملفه من جدول أعمال المؤتمر الوطني، فلا حاجة إلى المطالبة بذلك الأمر، فهو لن يلق آذانا صاغية من باقي الشركاء التي ترى في خلافه مع المالكي شخصي لا يرقى لإدخاله في مؤتمر يناقش القضايا السياسية والإستراتيجية للدولة، فرئيس الوزراء مسؤول عن نوابه".

وتابع الركابي في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس، "لدينا الكثير من المؤشرات السلبية تجاه المطلك، فهو يسير باتجاه مغاير للعملية السياسية ونحن لن نرضى بهذا الأمر، فتصريحاته المتشنجة عكرت العملية السياسية وعمل الحكومة، وهناك معلومات عن تدخله بشؤون وزراء العراقية وهو الآخر امر مرفوض فلكل عمله ولا يجوز لأحد التدخل في عمل الآخر.

يذكر أن القائمة العراقية تبدي تمسكها بإدراج قضيتي القياديين فيها، طارق الهاشمي، وصالح المطلك ضمن أجندة المؤتمر، فضلا عن قضايا أخرى بينها تنفيذ ما لم يتم تنفيذه من فقرات اتفاقية اربيل بين الكتل العراقية، وبينها تشكيل المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية، وحسم الوزراء الأمنيين والمساءلة والعدالة، فيما يبدي التحالف الوطني رفضا لمناقشة قضيتي الهاشمي والمطلك".

الاجتماع الاخير لتحضيرية المؤتمر الوطني... ارشيف

العمل جارٍ لنقله إلى لجنة عسكرية أميركية
واشنطن توجّه تهما إلى دقدوق بالإرهاب والقتل

□ بغداد/ المدى

علي موسى دقدوق

ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" أن "إدارة الرئيس باراك أوباما وافقت على اتهامات وجهتها لجنة عسكرية أميركية إلى اللبناني علي موسى دقدوق المتهم بالانتماء إلى "حزب الله"، والذي كانت قد اعتقلته القوات الأميركية في العراق".

وأوضحت الصحيفة إن "دقدوق متهم بالانتماء إلى "حزب الله" وكان المعتقل الأخير لدى القوات الأميركية في العراق، وقد سلمته إلى السلطات العراقية قبيل انسحابها في كانون الأول الماضي". ووجه الإدعاء العسكري الأميركي في ٣ كانون الثاني لائحة اتهامات من ٨ صفحات بحق دقدوق شملت "القتل والإرهاب والتجسس" وغيرها، وقال "إنه متورط بالتخطيط لقتل جنود أميركيين في العراق". وهذه هي المرة الأولى التي توجه فيها لجنة مماثلة الاتهامات لفرد خارج إطار حرب الولايات المتحدة على تنظيم القاعدة. وأكد المتحدث العسكري الكولونيل تود بريسيل الاتهامات، وقال إن "الحكومة تعمل مع العراق لتطبيق نقل دقدوق إلى لجنة عسكرية أميركية بما يتوافق مع القانونين الأميركي والعراقي". وأضاف "نسعى إلى أسرع طريقة ممكنة لإحالته أمام العدالة". ولم يتضح ما إذا كانت إدارة أوباما تسعى بشكل حثيث إلى تسلم دقدوق من السلطات العراقية، أو إذا كانت التهم إجراءً احترازياً على أمل أن تبقيه السلطات العراقية خلف القضبان في حال لم تتم محاكمته في العراق أو في حال برأته محكمة عراقية.وأعرب المسؤولون الأميركيون عن قلقهم من أن تضغط إيران على العراق للإفراج عنه. وعلى الرغم أن المدعين قدموا التهم إلى المسؤول عن اللجان العسكرية نائب الأدميرال المتقاعد بروس ماكدونلد إلا أنه لم يوافق بعد على إجراء محاكمة.

وكانت السلطات الأميركية قد قررت في أيار الماضي إحالة دقدوق إلى المحاكمة الفدرالية المدنية مما أثار حفيظة عدد من أعضاء الكونغرس الأميركي باعتبار أن دقدوق هو "إرهابي"، وأعلنت وزارة العدل الأميركية في ١٧ أيار ٢٠١١ أنها تعتزم تحويل دقدوق للمحاكمة أمام القضاء الأميركي، بصفته أحد قادة حزب الله وأبرز عملاء فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني في العراق، بتهمة العمل على تنظيم وتدريب المليشيات في العراق، ومشاركته في عمليات قتل جنود أميركيين. وبحسب الإدعاء العام الأميركي، فإن دقدوق، قد تم استجوابه في تموز ٢٠٠٧ حيث اعترف بأنه يقود وحدة عمليات خاصة تابعة لحزب الله في العراق، كما تلقى في العام ٢٠٠٥ أوامر من قيادة حزب الله للتوجه إلى ايران والتنسيق مع فيلق القدس في أنشطة تدريب على استخدام العبوات اللاصقة الخارقة للدروع والصواريخ المحمولة والتي درب عليها لاحقاً مجموعات عراقية مسلحة، كما يحمّله الأميركيون مسؤولية الهجوم الذي أسفر عن خطف وقتل ٥ جنود أميركيين في مدينة كربلاء عام ٢٠٠٧. وألقى الجيش الأميركي بتاريخ ٢٠ آذار ٢٠٠٧ القبض على دقدوق في البصرة مع الأخوين ليث وقيس الخزعلي اللذين تدربا على يديه، ليؤسسا مجموعة سميت "عصائب أهل الحق"، وقد ادعى دقدوق حينما وقع في قبضة الأميركيين أنه أصم وأبكم، في حين كان يحمل أوراقاً ثبوتية عراقية مزورة بعضها بعدة أسماء منها حامد محمد اللامي، وكذلك جواز سفر عراقي يحمل اسم حسين الموسوي وعليه صورته بلباس رجل دين معمم، وبطاقة أخرى تثبت أنه موظف في وزارة الزراعة باسم حامد محمد جابر (تتيح له حمل السلاح)، بالإضافة إلى بطاقة أخرى لنفس الغرض صادرة عن مجلس الوزراء العراقي تحت اسم حسين محمد جابر (بوصفه ضمن أفراد الحماية).